المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

21/6-27/6/2026

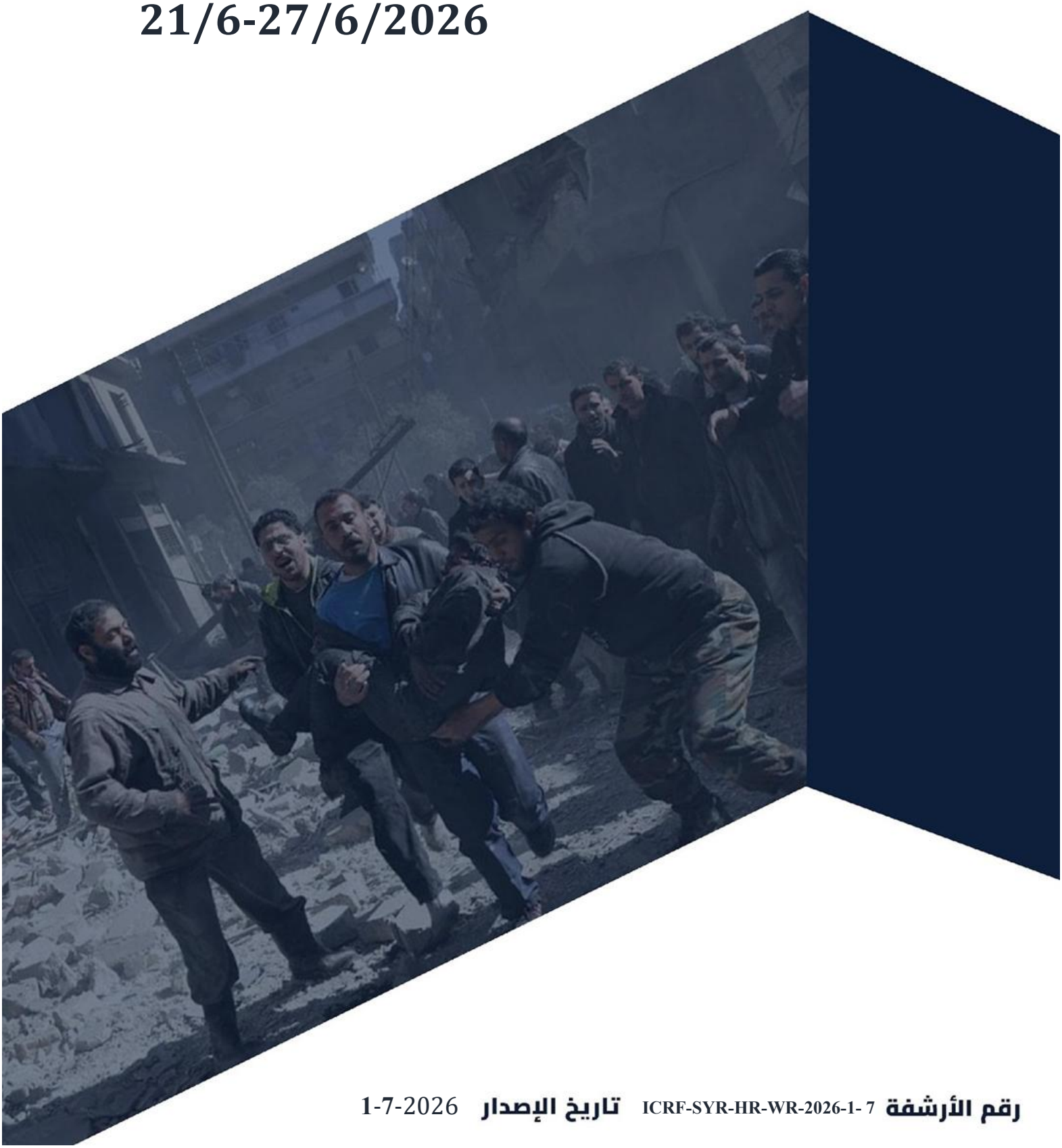

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-1-7 تاريخ الإصدار 1-7-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتس مخم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **58**حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 21 حزيران 2026 (06:00) إلى 27 حزيران 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الاجهزة المعنية

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد
حوادث الترويع والتهديد	36
القتلى	21
الجرحى	17
حوادث الفوضى الأمنية ومخلفات الحرب	12
حوادث الاعتقال والإخفاء والتعذيب	9
حوادث التعدي على الممتلكات والبيئة	4
حوادث استهداف الفئات الهشة والكرامة	3
حوادث التحريض وخطاب الكراهية	2

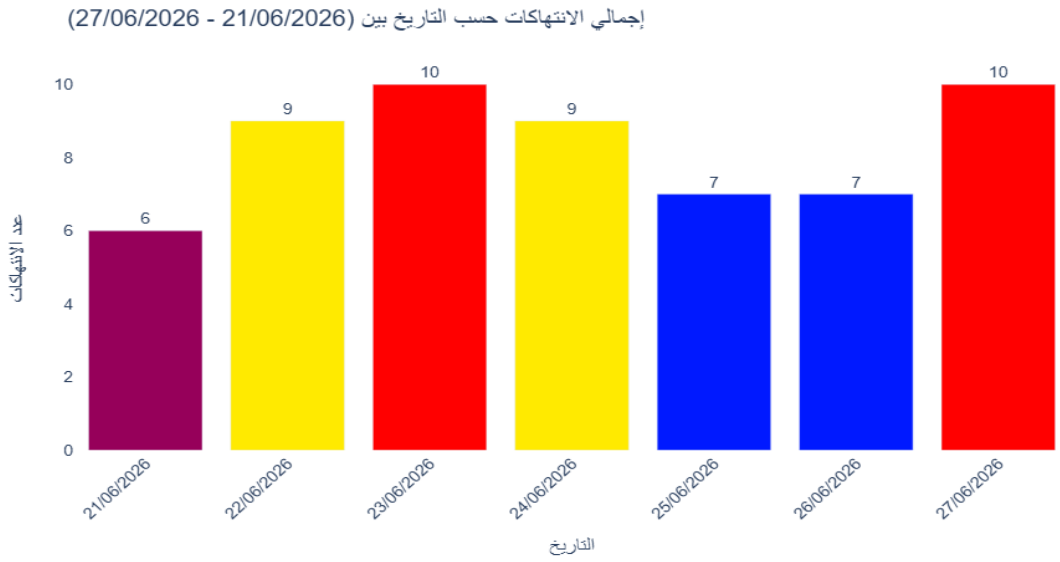

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يستعرض هذا المخطط التوزيع المكاني لـ 58 حادثة موثقة. تتقاسم محافظتا درعا وحماة الصدارة بشكل لافت بتسجيلهما 9 **حوادث** لكل منهما. وتأتي القنيطرة في المرتبة الثانية بـ 7 **حوادث**، تليها ريف دمشق بـ 6 **حوادث**، ثم حمص بـ 5 **حوادث**. ويتوزع العنف بالتساوي بواقع 4 **حوادث** لكل من دمشق، إدلب، حلب، ودير الزور. وتسجل كل من الرقة واللاذقية حادثتين، في حين تم توثيق حادثة واحدة في كل من الحسكة وطرطوس.

يُظهر هذا التوزيع استمراراً للضغط المكثف في الجنوب (درعا والقنيطرة بـ 16 حادثة مجتمعة)، إلا أن المتغير الأخطر هو الانفجار المفاجئ لوتيرة **الحوادث** في حماة (9 حوادث) وتصاعدها في ريف دمشق وحمص. هذا يعني أن خطوط التوتر لم تعد متمركزة في الأطراف أو محصورة في الجنوب، بل تمددت بقوة لتشمل قلب الجغرافيا السورية (الوسط ومحيط العاصمة)، مما يعكس انهياراً واسعاً ومضطرداً في قدرة السلطات على ضبط الأمن المركزي.

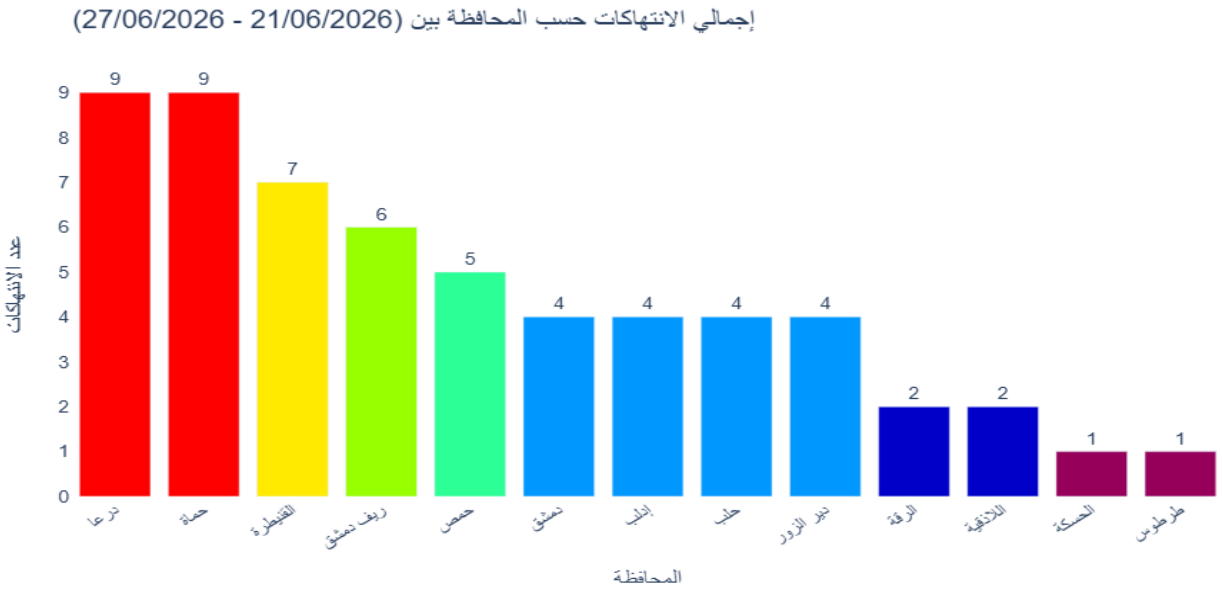

3. الجهات المنفذة:

يوضح هذا المخطط مسؤولية الأطراف المختلفة عن إجمالي الـ 58 حادثة. تتصدر "المجموعات المسلحة" و"الجيش الإسرائيلي" الصدارة بواقع 16 حادثة لكل منهما. وتأتي الجهات "غير المحددة" في المرتبة الثالثة بـ 13 حادثة، تليها "الحكومة السورية" بـ 9 **حوادث**. كما تم توثيق 3 **حوادث** نُفذت بشكل مباشر من قبل "مدنيين"، وحادثة واحدة نُسبت إلى "الجيش التركي".

يعكس هذا التوزيع إستمراراً للفوضى الداخلية المتزامنة مع التدخل الخارجي، حيث يساهم الجيش الإسرائيلي بنفس قدر المجموعات المسلحة في إنتاج هذه **الحوادث**. إن التراجع النسبي لحوادث "الحكومة السورية" مقابل صعود "المجموعات المسلحة" والجهات الخارجية يرسخ صورة "الدولة الرخوة" غير القادرة على احتكار القوة. علاوة على ذلك، فإن تصاعد **الحوادث** المرتكبة من قبل "المدنيين يعتبر جرس إنذار مجتمعي يتمثل بالانفلات الأمني الناتج عن القصور المؤسسي في معالجة السلاح المتفلت.

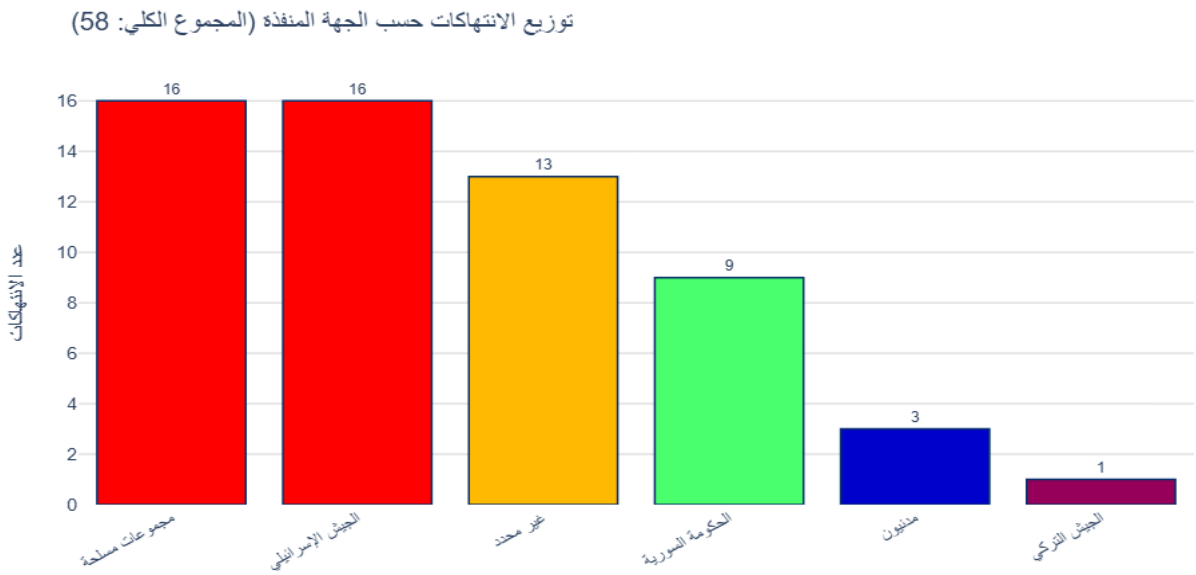

4. مؤشر نوع الانتهاك:

يُفصل هذا المخطط الدائري التصنيف القانوني لـ**حوادث** هذا الأسبوع . تستمر فئة "غياب دولة القانون" في ابتلاع المشهد مسجلة 33 حادثة بنسبة تجاوزت النصف (56.9%). وتشهد "انتهاكات السيادة" ارتفاعاً ملحوظاً لتحتل المرتبة الثانية بقوة بـ 17 حادثة (29.3%). وتسجل "انتهاكات حقوق الإنسان" 7 **حوادث** (12.1%)، في حين تم توثيق حادثة واحدة تندرج تحت "خطاب الكراهية" (1.72%).

تؤكد هذه البيانات أن "غياب دولة القانون" هو الإطار الحاضن والمستدام للأزمة الداخلية, و إن **الحوادث** المرتبطة بـ "انتهاكات السيادة" (قرابة ثلث إجمالي الخروقات، من الجيشين الإسرائيلي والتركي) تثبت أن الأطراف الدولية والإقليمية تستغل هذا الفراغ القانوني والأمني الداخلي لتنفيذ أجنداتها، مما يحول الجغرافيا المحلية إلى صندوق بريد رسائل عسكرية خارجية تُنفذ على حساب أرواح وممتلكات المدنيين.

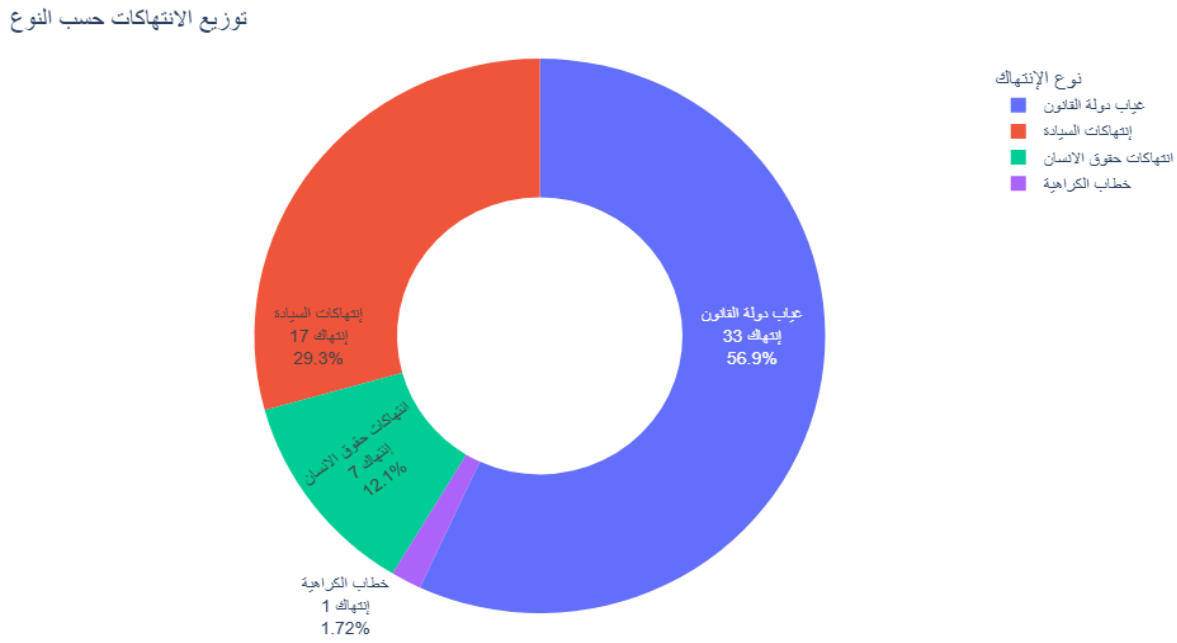

ثالثاً: التوصيات الختامية

يُظهر تحليل البيانات هذا الأسبوع استمراراً لنمط "العنف الهيكلي" الممنهج، حيث يعكس المشهد تقاطعاً معقداً بين الفراغ الأمني الداخلي والتدخلات الخارجية. وتتصدر **حوادث** الترويع والتهديد المشهد كأداة هندسة ديموغرافية وسيطرة نفسية، مترافقة مع وتيرة مستدامة لـ**حوادث** انتهاك السيادة، مما يؤكد تحول الجغرافيا المحلية بشكل متزايد إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية لا تولي أي اعتبار لسيادة القانون.كما أن تسجيل **حوادث** تستهدف الفئات الهشة كالأطفال، وتدمير البيئة والموارد الطبيعية، بالتزامن مع **حوادث** الاعتقال التعسفي من قبل قوات محلية وأجنبية على حد سواء، يبرهن على غياب تام لأطر الحماية الميدانية والمدنية.

يشكل استمرار رصد **حوادث** خطاب الكراهية والتحريض الديني، وتطورها الميداني الخطير لتسجيل "حادثة قتل على أساس طائفي"، مؤشراً بالغ الخطورة ينذر بتصدع عميق في النسيج المجتمعي. وتتطلب هذه **الحوادث** تدخلاً استباقياً عاجلاً عبر تكثيف الرقابة للحد من هذا الاحتقان قبل أن يترجم إلى نزاعات أهلية واسعة النطاق يصعب احتواؤها.

التوصيات :

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **ضبط انتشار السلاح ومخلفات الحرب:** مع استمرار رصد 11 من **حوادث** الفوضى الأمنية ومخلفات الحرب، يجب تكثيف حملات التوعية الميدانية بمخاطر الألغام، خاصة في المحافظات التي شهدت تصعيداً هذا الأسبوع كحماة ودير الزور، للحد من أعداد القتلى والجرحى المتصاعدة.
2. **تطويق حوادث الكراهية المجتمعية والتحريض:** تصميم برامج استجابة سريعة للرصد الرقمي والميداني لـ**حوادث** التحريض الطائفي وخطاب الكراهية، وتفعيل دور الفاعلين المحليين لتحييد هذه **الحوادث** ووأدها في مهدها، منعاً لانزلاق المجتمعات المحلية نحو الاقتتال الداخلي الذي تتغذى عليه أطراف النزاع.
3. **توسيع مظلة الحماية لتشمل البيئة والممتلكات:** الضغط على الوكالات الأممية لتطوير تدخلاتها الميدانية بحيث لا تقتصر على الاستجابة الطبية والإغاثية، بل تتسع لمعالجة **حوادث** الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية التي تهدد الأمن الغذائي، فضلاً عن تأمين مسارات حماية قانونية للمدنيين ضد **حوادث** مصادرة الممتلكات والاعتداء عليها.
4. **تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته فيما يتعلق بالجنوب السوري:** يجب على الجهات الحقوقية مطالبة قوات حفظ السلام والمنظمات الأممية باتخاذ موقف حازم وواضح تجاه الارتفاع المستمر لـ**حوادث** خرق اتفاقية فض الاشتباك (1974) وانتهاكات السيادة، حيث تخلق هذه الحوادث بيئة طاردة وتمنع أي استقرار أهلي في محافظتي القنيطرة ودرعا.
5. **تأسيس مظلة حماية للفئات الهشة:** يجب توجيه المنظمات الإغاثية لإعادة هيكلة استجابتها الميدانية لتشمل حماية مباشرة للفئات التي بدأت تُرصد في قوائم الحوادث .

ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 16 حدثاً تضمنت عدد من الإنتهاكات في محافظتي القنيطرة ودرعا توزعت كالتالي:

9 احداث في محافظة القنيطرة و 7 أحداث في محافظة درعا.

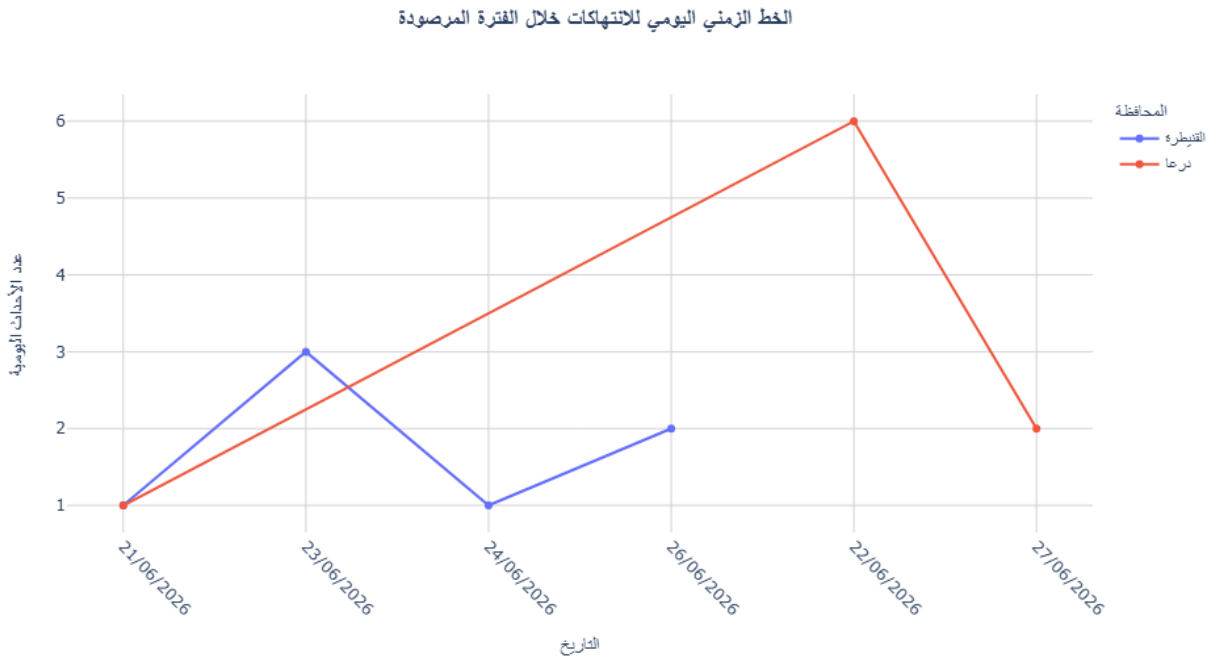

يُظهر المخطط الخطي تبايناً واضحاً في وتيرة وتوزيع الانتهاكات المرصودة بين محافظتي درعا والقنيطرة على مدار الأسبوع، حيث تميزت الجبهة الميدانية في درعا بذروة تصعيد حادة ومفاجئة وصلت إلى تسجيل 6 خروقات في يوم واحد (22 حزيران)، تلتها فترة هدوء نسبي وانخفاض تدريجي إلى حدّ خرقين بحلول 27 حزيران. وفي المقابل، اتسم المنحنى العملياتي في محافظة القنيطرة بنمط تصاعدي وتراجعي متذبذب، حيث بدأ بخرق واحد ثم ارتفع ليسجل 3 خروقات في 23 حزيران قبل أن ينخفض مجدداً، وهو ما يعكس نمطاً مكثفاً للتحركات العسكرية الإسرائيلية يركز على تجميع الجهد الميداني في بؤر زمنية محددة بدلاً من الحفاظ على وتيرة ثابتة ومستقرة طوال الأسبوع.

المؤشرات الإنسانية

هدت الفترة المرصودة تصعيداً في الانتهاكات والاعتقالات التعسفية بحق المدنيين في ريف محافظة القنيطرة، حيث سُجلت ثلاث حالات احتجاز واختطاف رئيسية؛ بدأت الأولى في 21 حزيران/يونيو 2026 باحتجاز مؤقت لعامل زراعي مدني أثناء عمله في أرضه ببلدة الرفيد، تلاها في 23 حزيران/يونيو توغل عسكري وتفتيش للمنازل في قرية عين زيوان أسفر عن احتجاز مدني آخر لعدة ساعات قبل الإفرج عنه، وصولاً إلى تاريخ 26 حزيران/يونيو 2026 حيث تكرر استهداف قرية عين زيوان في ريف القنيطرة الجنوبي عبر مداهمة منزل مدني واختطافه واقتياده إلى جهة مجهولة، مما يرفع حصيلة الضحايا والمتأثرين مباشرة بهذه الخروقات الميدانية إلى ثلاثة مواطنين خلال هذا الأسبوع.

الخلاصة:

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.